ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

احتدام الصراع.. حقائق النشأة والحصاد الإيراني

يونس عودة

لم يعد خافيًا أن احتدام الصراع في المشرق لم يكن ليكون بوجهه القائم لولا إنشاء الكيان الصهيوني المؤقت على أرض فلسطين بقرار غربي شامل تمسك زمامه حاليًا الولايات المتحدة الأميركية. وهي تجهد بكلّ ما أوتيت من قوة إلى دمج الكيان في المنطقة ليكون قاعدةً عسكريةً متقدمةً واحدى وسائل السيطرة والتحكم، من خلال

مسألتين مركزيتين دخلتا العمل، بالتوازي مع إنشاء الكيان، وتطورت أساليبهما مع الزمن، سيما مع العثور، في تكوينات النظم الرسمية العربية وتلك التي ترفع لواء الإسلام المدجن والمحرف، على راقصين على أنغام الحلم الأميركي بالرغم من دمويته، وبالأصل تناقضه مع مصالح الأوطان.

المسألة الأولى، زرع الفتن بين الدول المتجاورة، ولا سيما العربية في ما بينها. وقد نجح هذا الأمر إلى حد بعيد، ومن تجلياته ابتعاد الدول عن القضية الفلسطينية ليصبح شعار كلّ قطر «اسم بلده أولا»، والأردن أبشع مثال على ذلك. فقد تحوّل الأردن بحد ذاته إلى قاعدة عمل مركزية للغرب ضدّ الدول العربية المجاورة، سواء أكان في سورية أم في العراق، منذ إنشائه مملكةً مستقلة، وتطور دوره من محاولة القضاء على الثورة الفلسطينية المسلحة في بداية انطلاقتها إلى معاداة سورية التي تبنّت ورعت العمل الفدائي، وصولًا إلى اتّخاذ الأرض الأردنية مقرًا لغرفة العمليات المركزية الغربية - الخليجية - الإسرائيلية، والمعروفة بـ«موك» للتأمر على سورية وتنسيق العمليات الإرهابية ضدّ سورية، وبالطبع ليس آخرها التفاخر بالدفاع عن الكيان الصهيوني حين اعترض المسيّرات الإيرانية المؤزراة لفلسطين وشعبها في حرب الإبادة والتطهير العرقي غير المسبوقة التي تشنها قوات الاحتلال برعاية وموافقة غربية شبه شاملة، وإن غلفت أحيانًا بتصريحات مضللة لذر الرماد في العيون.

طبعًا هذا الأمر ينسحب، أيضًا، على الدول التي تقول إن الإسلام هو دين الدولة، فتعمل على إبراز التناقضات المصلحية لهذه السلطة أو تلك، ويؤدي الغرب عمله في خططه لزرع الفتن بين المسلمين انطلاقًا من القطرية إلى العشائرية، وتعمد إلى تحميل الإسلام المسؤولية بزعم أنه غير قابل لتحقيق الاستقرار والرخاء، وهو دين من التاريخ القديم ولا يتماشى مع العصرنة، أي العصرنة على الطريقة الغربية الممقوتة.

المسألة الثانية، وهي مكملة للأولى وبحسب الحاجة، ألا وهي «الليبرالية الجديدة». لقد شهدت تسريعًا مخيفًا مع احتدام الصراع، في الآونة الأخيرة، والأزمة الاقتصادية العالمية بهدف اجتذاب غير المحصنين وطنيًا ودينيًا للانزلاق تحت مسميات - أهداف، مثل السعي للحرية الفردية الشخصية، ووجوب احترام استقلال الشخصية الإنسانية، ووضع القيود على السلطة والحد ما أمكن من أدوارها في حماية المصالح العامة للإنسان، والسعي إلى توسيع الحريات المدنية. وقد أدت منظمات ما يسمّى «المجتمع المدني" NGOs، دورًا تدميريًا لا يستهان به إن كان على المستوى الأخلاقي العام أو التدمير المجتمعي. الأمر الذي ظهر جليًا في التكالب الاقتصادي والمالي وانتشار الفساد. وهذا الأخير أحد أعمدة الليبرالية الجديدة في ضرورة إفساد المجتمع للسيطرة عليه وسوقه إلى أمكنة تجافي الانتماء والأخلاق والإنسانية. مع تأليب المجتمعات ولو أدى ذلك إلى حروب أهلية، وحروب بين الأشقاء، بالتوازي مع ترويج مقولات باتت واضحة في سوادها، بأن الليبرالية تحمل قيم سعادة الشعوب. وفي السياق؛ تندرج عملية تسويق المثلية والجرائم الاقتصادية الكبرى على أنها حقوق وحريات شخصية لا يجب أن تطالها القوانين الأخلاقية.

لقد اكتشف الغرب، بشكل عام وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية التي صنّعت تنظيم «القاعدة» ومشتقاته من «داعش» إلى «جبهة النصرة» وغيرها، أن وحدة العرب والدول الإسلامية أو العالم الإسلامي ككل يشكّل الخطر المحدق على مشاريعها-أي الولايات المتحدة- سواء في السيطرة والنفوذ أو في تدمير القيم الاجتماعية والإنسانية والقوانين التي ترعى كلّ ذلك. وباتت تجزع من إعادة تشكّل عالم جديد يكون العالم الإسلامي والعربي جزءًا وازنًا فيه. فقامت بتوسيع الحملة لتقسيم المقسم في «سايكس -ويكو» وابتداع مشكلات وتوترات، مع بروباغندا هائلة تربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين، مقابل تمويل ورعاية الإرهاب العالمي الذي صنعته بأشكال مختلفة وضمنًا «داعش»، باعتقاد ساذج بأنها قادرة على تشويه الإسلام الحق، بالتوازي مع دعمها حرب الإبادة ورفض أي وقف لإطلاق النار واستخدام الفيتو في مجلس الأمن على أي قرار جدي في هذا السياق.

هذا مع الترويج النزق في أنها مع ما يسمى بـ «حل الدولتين». لكن الطبع غلب التطبع ولو مع شعارات فارغة أصلًا. فقد رفضت أن تعترف بفلسطين دولةً في الأمم المتحدة، بذريعة أن هذا الأمر ليس من مهام الأمم المتحدة، وإنما يجب أن يكون بتوافق فلسطيني - إسرائيلي، علمًا أن «اسرائيل» «الدولة» هي نتاج قرار في الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي شرّعت احتلال فلسطين لمصلحة الصهاينة، وهي نفسها التي كانت تصنّف الصهيونية حركةً عنصرية. وقد نص القرار الرقم ٣٣٧٩ على مساواة الصهيونية بالعنصرية، ورأى أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وطالب جميع دول العالم بمقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي تشكّل خطرًا على الأمن والسلم العالميين.

تمامًا كما فعل جورج بوش (الابن) خلال حروبه من أفغانستان إلى العراق، وباراك أوباما صاحب شعار الحرب الناعمة إلى جو بايدن، يعمم حكامُ أميركا الفعليون على أي رئيس: تحدث عن دعوتك إلى قيام دولة فلسطينية ولكن إياك والتفاصيل. إياك أن تذكر الاحتلال أو المستوطنات. إياك أن تكرّر عبارة دولة فلسطينية بعد ذلك بشكل جدي.

ممّا لا شك فيه أن الغرب وقيادته الأميركية في ذروة أزمة أخلاقية وإنسانية وسياسية واقتصادية، وهؤلاء جميعًا يحاولون إجهاض التغيير الزاحف على العالم، ولم تكن عملية الرد الإيراني على العدوان الإسرائيلي في دمشق إلا في سياق تبلور المحور المناهض للحروب الغربية، والتي محطتها المركزية الآن في فلسطين. وما الاعترافات من ممّا يسمّى «حكماء اسرائيل» بأن إيران انتصرت في هذه المعركة إلا واقعًا مرئيًا، وكذلك إعلان أن: «مصدر القلق الإسرائيلي منبثق من حقيقة أن أجهزة استخباراته لم تقدر بشكل صحيح الشراسة الإيرانية المتغيرة على خلفية تقاربها المتزايد من روسيا». وجانب آخر في القلق الإسرائيلي مرتبط بتغيير قواعد اللعبة: الإيرانيون قرروا إخراج الحرب إلى العلن وتحويلها إلى مواجهة مباشرة». ولذلك في أي عملية عسكرية شديدة أو مفاجئة ضدّ مصالح إيرانية، في أنحاء الشرق الأوسط، سيتعين على جهاز الأمن في «إسرائيل» أن يأخذ بالحسبان رد فعل إيراني مباشر.

في هذا الصدد؛ يمكن القول إن الضربة الإيرانية الموفقة، والتي حققت أهدافها العسكرية والأمنية والسياسية بمواجهة كلّ ما يقال عن تفوق عسكري وأميركي وبريطاني، زجّ في المعركة إضافة إلى صبية «إسرائيل» في الأردن، أن هدفًا آخر تحقق لإيران لم يخطر إلا لقلة نادرة الإضاءة عليه، وهو أن إيران أجرت على الأقل اختبارًا ميدانيًا حيًا على ثلاثة أنواع من الأسلحة الهجومية ضدّ «إسرائيل». وكانت جميع الاختبارات ناجحة:

أولًا، القدرة على تنسيق عمليات إطلاق واسعة النطاق للأنظمة الضاربة، حيث وصلت جميع الأسلحة تقريبًا إلى المكان المطلوب في الوقت المناسب.

ثانيًا، اختبار قدرات «الدفاع» الجوي الإسرائيلي، وكذلك أنظمة الدول الأجنبية التي ساعدت «إسرائيل»؛ أي الولايات المتحدة وبريطانيا والأردن.

ثالثًا، اختبار الصواريخ المجنحة، وبحسب خبير شرقي فإنه «الآن، نشأت مشكلة خطيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد اتضح أنهم لا يملكون وسائل إسقاط الصواريخ فرط الصوتية".

حرق اللعبة الصهيونية

أحمد فؤاد

"نحن في معركة الصمود والصبر وتراكم الإنجازات، ومعركة الوقت للمقاومة وشعوبها لإلحاق الهزيمة بالطغاة".

سماحة السيد حسن نصر اللّه، الخطاب الثاني بعد «طوفان الأقصى» المبارك، ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

إن أي نقاش أمين ومسؤول في الصراع العربي - الصهيوني في مرحلته الحالية، والجارية تحت عنوان «طوفان الأقصى» المبارك، لا بد وأن يضع في حسبانه أولًا أن القصّة الأساسية قد انفتحت معها جبهات جديدة، تمثل كلّ منها «قصة» مستقلة بذاتها وإجراءاتها ودرجة اشتباكها. وهي مع ذلك كلها نابتة من أصل واحد «وحدة الساحات». وفي هذه القصّة؛ الأبطال كُثر، كما الخونة، مرض الأمة وابتلاؤها، وإنه إذا كانت هناك محاولة لرسم صورة حالية لما وصل إليه الصراع، وما هو ذاهب بكلّ تطوّراته إليه، فإنه يكون بالعودة في كلّ وقت إلى يومي ٧ و٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

في اللحظة الأولى تمامًا لمعركة «طوفان الأقصى» تهاوت على الفور أول أسطورة صهيونية حكمت المنطقة كلها طوال ٧٥ عامًا، أي منذ نشأتها، وهي «استراتيجية الردع». كان الكيان يعتمد في الجزء الأكبر من نظرية الأمن على عامل استباقي هو ردع كلّ دولة عربية على حدة، وردع كلّ الجبهات العربية معًا، بشكل كبير. ويعرّف «الردع» على أنه استخدام التهديدات صراحة أو ضمنًا، من دون اللجوء إلى السلاح، لمنع طرف ما من اتّخاذ إجراء يصنّف ضمن الصراع العسكري، مع تأكد الطرف المردوع من وجود تهديد حقيقي موثوق به برد غير مقبول أو الاعتقاد بأن تكلفة الإجراء تفوق الفوائد المتصورة، ويعتمد نجاح الفكرة على عامل نفسي حساس هو اللعب على وتر «نفسية الخوف» من المواجهة عند الطرف المردوع.

هذا التعريف البسيط والموجز كذلك يعدّ مثل اختبار ورقة عباد الشمس الحاسم لطبيعة الأنظمة والكيانات والعقائد التي قادت العمل العربي المباشر ضدّ كيان العدو. في كلّ الحروب العربية - الصهيونية كان الطرف العربي تحت تأثير بناء هذا الوهم/ الأسطورة، كان العالم العربي خائفًا نفسيًا، وكان يرى الذهاب إلى الميدان هو الحل الأخير أو الهدف غير المطلوب على الإطلاق، كان السلاح العربي يدخل مرغمًا إلى الحرب مرتعشًا مهتزًا فاقدًا الثقة في نفسه، كما هو يرى افتقاد قيادته لها.

أول مسمار في نعش استراتيجية الردع كان الميلاد المبارك للمقاومة الإسلامية في لبنان في العام ١٩٨٢، جاءت المقاومة بعالمها إلينا، كأنما هبطت على واقعنا الكئيب عشية الاجتياح الصهيوني لعاصمة عربية ثانية، في وقت وقف الجميع مشاركين بالعجز والصمت المهين على الفجور الصهيوني الذي لم يكن لهم طاقة لإقناع أنفسهم بمواجهته، كانت لعبة الخوف التي يمارسها «الجيش الذي لا يقهر» ناجحة إلى أبعد مدى، ربما يحق لها أن تصنّف أضخمَ خدعة في التاريخ العربي على الأقل.

بعد هذا التاريخ بـ ٤٢ عامًا، وبالضبط في لحظة علوٍّ صهيوني غير مسبوقة، تصورت أنها امتلكت مفاتح المنطقة، وأصبحت بتفويض جنرالاتها وحكامها وشيوخها وأمراء نفطها هي «المدير العام» لمنطقة الشرق الأوسط، وإنها ذاهبة بالعالم العربي كله إلى زمن صهيوني جديد، بعد قنبلة محمد بن سلمان ولي عهد السعودية بإعلان مشروع - ٥ - للتطبيع، بشكل أدق «مشروع كوشنير»، وبدا أن خطوط الدفاع البعيدة في العالم العربي تهاوت وسقطت، بعد أن قفز الصهيوني فوق حواجز الجغرافيا، وحطم مقدسات الانتماء وهتك محرمات الدين في هذه المنطقة، بمشاركة كاملة من كلّ الأنظمة التابعة للأميركي وعلى عينها.

في السادسة من صباح يوم السبت السابع من تشرين الأول الماضي، وجهت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزّة أكبر وأعمق وأجرأ ضربة إلى العدو، واليوم ونحن واقفون عند عتبات الشهر السابع للقتال، فإن أي تقويم نزيه لهذه المعركة المقدسة لا بد وأن يرى نتائج حاسمة تحققت منذ اللحظة الأولى، أن الكيان الذي كان يظن أنه تحول إلى «إمبراطورية» حاكمة في الإقليم وعليه انتهت قصتها قبل أن تبدأ، وكان أيضًا أن جدار الردع الصهيوني قد احترق في ساعة من نهار، تحت سياط الضربات الفلسطينية المقتدرة المدمرة.

في اليوم التالي، ٨ تشرين الأول، انخرطت المقاومة الإسلامية (حزب اللّه) في المعركة، ضمن استراتيجية محور المقاومة لـ«وحدة الساحات». في هذا اليوم تحديدًا؛ تبخر أي خيط وهم متبقٍ من «استراتيجية الردع» الصهيونية، وتحولت القوّة العظمى الأقليمية إلى لوحة تصويب عارية، أمام المقاومة العراقية وأمام اليمن، وأخيرًا انكشفت ذاتيًا كلّ كوامن ضعفها وخوائها في مواجهتها الفارقة أمام الجمهورية الإسلامية، لكن الأخيرة المهيبة تستحق مساحة وحدها، في وجه هجمة ذئاب الطائفية وذباب الهزيمة.

لسنوات طويلة جدًا وكئيبة، كان السقف الأقصى لطموحات وآمال أغلب الشعوب العربية التي تُحكم عبر أنظمة تابعة أو مطبّعة، أو كليهما معًا، أن تُقطع العلاقات مع العدوّ الصهيوني، أو أن تسقط اتفاقيات الخيانة والاستسلام الرسمية معه، فقط لا أكثر.. هذه الذهنية العربية الخائفة لم تردّد كلمة الحرب أو تحرص على إدخالها إلى قاموس الشارع العربي، لأنها هي الأخرى كانت أحزابًا ونخبًا وشخصيات مهزومة نفسيًا، البندقية هي من أعادت علينا تلاوة آيات الجهاد والمواجهة والسلاح، أعادت إلينا الحق الإنساني البسيط في الحلم بالنصر. ويكفي الثلة الشريفة من أبناء هذه الأمة هذا الإنجاز الفريد ليخلد مآثرها الجليلة في هذه المعركة الذي حوّل وبدّل الروحية العربية من حال الخنوع والرضوخ إلى روحية ترى بشائر انتصار وتحرير.

ليس جديدًا ولا مصادفة حسنة أن توجه المقاومة الفلسطينية، يوم الجمعة ٢٠ نيسان/ أبريل، ضربات صاروخية جديدة من وسط مدينة غزّة العزيزة الصامدة إلى قلب كيان العدو، ما يزال المجاهدون من أبناء هذه الأمة على موعدهم من الشرف ومع المجد ومع النصر، حين يأتي وقت كتابة هذا التاريخ فإنّ أول ما فيه أن مدينة صغيرة كانت هي طاقة النور لأمتها، وقدمت هي لنا دروس التاريخ كلها، ومن أولها، بأبطال من لحم ودم وكرامة وإيمان، وأننا في هذا الزمن ومع هذه المقاومة نستطيع أن نكسر واقعنا في كلّ بلد عربي على امتداد الخريطة.

ما بعد هاليفا.. موجة من الاستقالات؟

فاطمة سلامة

هل تكُر سُبحة الاستقالات من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية؟ يبدو هذا السؤال الأكثر تكرارًا بعد ساعات على استقالة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» أهارون هاليفا. قراءات بالجملة اتفقت بمعظمها على أنّ استقالة هاليفا لن تكون يتيمة، بل ستتبعها استقالات عدّة على طريقة أحجار الدومينو المتهاوية. أولى تلك الاستقالات المستقبلية أفصح عنها قائد المنطقة الوسطى في جيش العدو اللواء يهودا فوكس. الأخير أبلغ رئيس هيئة الأركان أنّ شهر آب/أغسطس سيكون موعدًا لاستقالته. خطوة الاستقالة أو الهروب لن تقف عند هاليفا وفوكس، وفق ما يؤكّد محرّر الشؤون العبرية في قناة المنار حسن حجازي. وفق توقعاته، الموجة بدأت بهاليفا، وستشمل مسؤولين آخرين منهم فوكس، وقائد وحدة التنصت ٨٢٠٠، إضافة إلى رئيس الأركان هرتسي هاليفي الذي قد يستقيل في عزّ الحرب، وقد سبق وقال: «أنا بانتظار انتهاء القتال لأضع المفاتيح على الطاولة وأخرج من الجيش".

وفق حجازي، ثمّة مؤشرات على سلسلة من الاستقالات التي قد تتوالى تباعًا، حيث نرى مسؤولين جددًا يخرجون من الخدمة ويستقيلون. على ما يبدو كلّ القيادات العسكرية التي كانت لها صلة بشكل أو بآخر بما حصل في تشرين الأول/أكتوبر ستخرج من الجيش. ماذا يعني ذلك؟ يعني ــ بنظر حجازي ــ الإطاحة بالجزء الأكبر من القيادة العسكرية والأمنية الصهيونية.

لكن إلى أي مدى ستشمل هذه المسألة كلّ القيادة العسكرية؟ الأمر غير واضح، يسأل حجازي ويُجيب. إلا أنّ ما هو واضح بكلّ الأحوال أنّ القيادة العسكرية ستفرغ ــ بعد لجان التحقيق ــ من كلّ المسؤولين الذين كانوا يؤدون خدمة أساسية في فترة «٧ أكتوبر»، فصورة الجيش الإسرائيلي باتت مهشّمة بعد إخفاقه وإقراره بالهزيمة وبتحمل مسؤولية الفشل. من وجهة نظر حجازي، فإنّ حجم المفاجأة التي تعرّض لها الاحتلال والضرر الذي لحق بصورته وصورة أجهزة الاستخبارات وجيشه جعلت «٧ أكتوبر» من أخطر الأحداث التي حصلت منذ عام ١٩٤٨، بنظر الإسرائيليين أنفسهم، وهذا الأمر لم تكن «إسرائيل» مستعدة له، ما يجعلها تدفع ثمن ذلك عبر المسؤولين عن هذا الفشل. الاستقالات - وفق قراءة حجازي - جعلت المقاومة تُسجّل أكبر صورة انتصار عبر الإطاحة بالقيادة العسكرية والأمنية التي كانت مسؤولة عن هذا الإخفاق.

بالمعنى العملي، يُدرج حجازي الاستقالة في سياق إقرار جيش الاحتلال بالفشل أمام العملية التي حصلت في «٧ أكتوبر». على الضفّة المقابلة، هي تأكيد على حجم الانتصار الذي حقّقته المقاومة. كما أنها عملية استباقية يقوم بها المسؤولون الصهاينة للهروب من تحمل المسؤولية والخدمة العسكرية، رغم إعلانهم التقصير منذ البداية. وهذا بدا واضحًا في تصريحات مسؤولين كثر أعلنوا سابقًا أنهم بانتظار انتهاء الحرب ليستقيلوا، لكن طول أمد الحرب وضع القيادات العسكرية والأمنية أمام استحقاق الاستقالة. وفق المتحدّث، فإنّ أقصى حد قد تصله المحاسبة في حكومة الاحتلال هو إقالة هؤلاء من مناصبهم، وعليه، كانت الاستقالة للهروب إلى الأمام.

ويُبيّن حجازي أنّه منذ الأيام الأولى للحرب كان هناك إقرار في الأجهزة الأمنية والعسكرية بأنها أخفقت في تقدير عملية «طوفان الأقصى» لجهة أنه من الممكن أن تذهب المقاومة في غزّة إلى عملية من هذا النوع رغم أنّه كانت لديها إشارات بأنّ المقاومة قد تذهب إلى هكذا عملية، لكنّها لم تقرأ الإشارات بشكل جيد وهي تعتبر نفسها أخطأت في التعامل مع التهديد والتحدي ولم تستعد لعملية بهذا الحجم، وأخفقت في نفس التصدي للعملية وطريقة التعامل معها على المستوى الميداني. وهنا، يوضح حجازي أنّ الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات يعتبرون أنهم يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذا الإخفاق وأظهروا أنهم لم يكونوا على القدر المطلوب من الأداء ومواجهة التحدّي وقراءة كلّ المؤشرات التي كانت توحي بشكل أو بآخر بهذه المسألة، إضافة إلى أنه سيطرت على عقلية الجيش والاستخبارات القناعة التي تقول إن حماس «مردوعة» ولا تريد تنفيذ عمليات، وليس لديها أي نية للذهاب باتّجاه عملية كبيرة من هذا النوع، وهذا خطأ كبير بالتقدير أوصل الإسرائيليين إلى النتائج التي حصلت في «٧ أكتوبر» وما حصل بعدها.

الاستقالات السياسية

هل تمهّد الاستقالات العسكرية لاستقالات سياسية؟. يقول حجازي: «المطلب العام في الكيان هو أن تتحمّل القيادة العسكرية والأمنية والسياسية المسؤولية، لكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي يقول «السلطة أنا والجمهورية أنا وأنا الجمهورية» يعتبر نفسه فوق المحاسبة وفوق المسؤولية، وادعى منذ البداية أنّ من يتحمل مسؤولية الإخفاق هو المستوى الأمني والعسكري». وفي هذا السياق، يُشدّد حجازي على أنّ نتنياهو يخوض معركة شرسة على هذا العنوان وهو يطيل أمد الحرب كي لا يصل إلى المحاسبة وإلى لجان التحقيق. تمامًا كما يعمل على تحصين نفسه سياسيًا ولديه القاعدة البرلمانية لذلك، (٦٤ عضو كنيست في الحكومة) ويعمل على استباق لجان التحقيق ويجعلها لجانًا ذات صلاحيات محدودة بالمستويات المهنية ولا تطال المستوى السياسي. بحسب حجازي فإنّ جزءًا من الحرب الشرسة يدور حول هذه النقطة، ونتنياهو مستعد للقتال حتّى آخر طلقة كي لا يُغادر السلطة، وهذه القضية تشحن الواقع العام و«الشعبي» والسياسي، يختم حجازي قراءته.